**المحور الخامس: آثار الفساد الاقتصادي**

لاشكَّ أنَّ للفساد الاقتصادي بأشكاله المختلفة آثاراً سلبية كثيرة على الجوانب الاقتصادية لأي بلد، سواءً كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي، ونحاول هنا التعرف على أهم هذه الآثار والتي تتمثل في الأثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي والأثر على الإنفاق الحكومي، والأثر على القطاع الضريبي والأثر على سوق الصرف الأجنبي، والأثر على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، والأثر على البنوك والمال العام، والأثر على قيمة العملة الوطنية وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وغيرها من الآثار الأخرى، لذا نقسم هذا المحور إلى عدة نقاط على النحو التالي:

**أولا**: أثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

**ثانيا**: أثر الفساد الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.

**ثالثا**: أثر الفساد الاقتصادي على القطاع الضريبي.

**رابعا:** أثر الفساد الاقتصادي على كل من سوق الصرف الأجنبي وسوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

**خامسا**: أثر الفساد الاقتصادي على كل من البنوك والممتلكات العامة وقيمة العملة الوطنية وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.

**سادسا:** أثر الفساد الاقتصادي على توزيع الثروة والدخل القومي والدعم الموجه للفقراء.

**أولا: أثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار والنمو الاقتصادي.**

للفساد الاقتصادي أثرٌ سلبي على كلٍ من الاستثمار والنمو الاقتصادي، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

**أولاً: أثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار**

لاشكَّ أنَّ الفساد الاقتصادي يؤثر سلبًا على الاستثمار، سواءً كان الاستثمار محليًا أو أجنبيًا، وذلك من خلال تأثيره على مناخ الاستثمار وازدياد تخوف المستثمرين خاصة الأجانب منهم من استثمار أموالهم في بيئة استثمارية يتحكم فيها الفساد ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة وفعالة، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الغالبة والفعالة للحصول على الحقوق والتراخيص وتخصيص الأراضي وغيرها، ومن ثمَّ يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه البلدان التي ينتشر فيها الفساد، ويكون مناخها طاردًا للاستثمار.

وإذا كان الفساد الاقتصادي يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار فإنَّه أيضًا يزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي لحوافر الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو عندما يطلب الموظفون المرتشون نصيبًا من عائد الاستثمار، ومن ثم يعد الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعوقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية لرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون المرتشون سينفذون د\ورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد حدة الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشا والعمولات إلى التكاليف مما يرفع تكلفة المشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

ويؤثر الفساد الاقتصادي في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، ففيما يتعلق بالاستثمار الحكومي يبرز الأثر على المبلغ النهائي وعلى نوعية الاستثمار، وفيما يتعلق بالمبلغ النهائي للاستثمار فإنَّ الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات يزيد من تكاليف الاستثمار في كثير من القطاعات مثل البناء والأشغال العامة وذلك إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في حسابات الشركات بصورة أو بأخرى، وفيما يتعلق بنوعية الاستثمار فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين، فإنَّ هذا غالبًا ما يؤدي إلى الغش في الإنتاج، وتحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى لها القدرة على إنتاج الريع ، الأمر الذي يؤثر سلبًا على عملية تخصيص الموارد ويعيق بالتالي عملية التنمية الاقتصادية، وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص، فيكفي ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، حيث أكد هذا التقرير أنَّ الفساد في هذين البلدين يؤثر على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ50% على دخل الشركات.

ويقود الفساد أيضًا إلى الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال إلى المحلية، ذلك أنَّ الفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حدٍ سواء، وهو ما يؤدِّي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسّع من ظاهرة البطالة والفقر.

كذلك يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، ويرجع ذلك إلى الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجهها أو تزيد من كلفتها، بالإضافة أيضًا إلى تدخل الوساطات في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش ممَّا يؤدِّي إلى تدني نوعية المنشآت العامة.

**ثانيًا: أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي**

لاشك أنَّ النمو الاقتصادي هو دائمًا محل اهتمام كل الدول، سواءً الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، لأنَّه يشكل البوابة الأمامية للتنمية، وتعد نسبة من8% إلى 9% كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة لجميع الدول، إلا أنّ هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصادر، وإلى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي، فقد بات واضحًا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أنَّ معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكلٍ كبير بدرجات الفساد، حيث يتم تخصيص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع المتوقع منها.

وإذا كان الفساد الاقتصادي من شأنه أن يؤثر سلبًا على الاستثمار المحلي والأجنبي فمن الطبيعي أن يؤثر في النمو الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات أن معظم التأثيرات التي تلحق بالنمو الاقتصادي تحدث من خلال التأثيرات التي تلحق بالاستثمار، وقد استخرج بعض الباحثين باستخدام مؤشرات قياسية للكفاءة المؤسسية مأخوذة من "الدليل الدولي للمخاطر القطرية" نتائج مماثلة بشكل عريض.

هذا وطبقًا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي سواءً بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات التي أكدت وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، يكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي، فالفساد هو المعيق الأول للنمو الاقتصادي، بل إن مؤشرات الفساد المتوفرة تجمع على وجدود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي.

والفساد الاقتصادي لا يعمل فقط على تأخير التنمية بل أيضًا على توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوي، وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول، وخلق تفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي، وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء.

ويؤثر الفساد أيضًا على التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والتعليم، فقد بيّنت الدراسات أن الفساد يقلل الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة المواد المخصصة لها، وقد ركزت الدراسات على بعض المؤشرات لقياس آثار الفساد منها: معدل وفيات الأطفال، توفر الخدمات الصحية، وانتشار التطعيم ضد الأمراض المعدية، وكذلك في مجال التعليم تم استخدام بعض مؤشرات مثل معدلات الانتساب والإعادة والتسرب من المدارس وانتشار الأمية.

**ثالثا: أثر الفساد الاقتصادي على الإنفاق الحكومي**

لاشك أنَّه يترتب على الفساد تشويه النفقات العامة، حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الموارد العامة إلى الإنفاق على احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح ومجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة، وذلك حتى يضمن المسؤولون الحصول على رشاوى كبيرة بدلاً من الإنفاق على احتياجات ضرورة ذات مبالغ أقل، لذا نجد أنَّ الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار وغيرها من المجالات المفتوحة للرشوة،ـ فالمسؤولون المرتشون يبددون موارد عامة أكثر على البنوك التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها.

فانتشار الفساد وشيوعه في القطاع الحكومي يؤثر سلبًا على تخصيص النفقات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع من هذا الإنفاق وليس أكبر نفع ممكن منه، وعليه فإنه يترتب على انتشار الفساد وشيوعه في مجتمعٍ ما سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم سوف تحظى الأنشطة المظهرية بإنفاق سخي في حين سيتم إغفال الإنفاق على الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجتمع أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الصناعي أو الزراعي أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية.

يضاف إلى ذلك أنَّ الفساد مرتبطٌ بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري، حيث كشفت الدراسات عن وجود علاقة موجبة دالة وثابتة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، نظرًا لما يتضمّنه هذا الإنفاق من عناصر يصعب على هيئات المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها وما يوفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة.

كما أنَّ الفساد سيترتب عليه أنّ تنفيذ المشروعات العامة وإجراء المناقصات سيتم بدرجة عالية من التحيز وبالتالي سيتم استيراد المواد الخام والآلات والمعدات من دول بعينها في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو اقل مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة الأخرى. يضاف إلى ذلك أنَّه في ظل الفساد الاقتصادي سيتم إرساء المناقصات والمشروعات الهامة على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في أي دولة.

والفساد يؤدِّي إلى وجود الإنفاق التبذيري الذي يحدث بسبب غياب المساءلة مثل الامتيازات المفرطة التي تعطي لمن يتولى المناصب الكبرى في الدولة والتي لا تقف عند المؤسسة التي يتولاها هذا المسؤول، ولكنَّها تمتد أيضًا إلى بيته وأسرته وأعماله الخاصة، وكل ذلك من الموازنة العامة للدولة فضلا عن الإنفاق غير المبرر الذي تمليه العلاقات غير المتكافئة مع الدول الصناعية كالإنفاق على السلاح وتمويل الحروب، أو المشاركة في الحروب مباشرة، وكذلك الإنفاق التبذيري على الإعلام الدعائي الذي يجمّل إخفاقات الحكومة، وكذلك ما تحرص عليه الحكومة عادة من تدعيم موقعها الأمني والاقتصادي من خلال إنفاق غير مبرر على الأمن والمخابرات، وشراء الولاءات وتحقيق التأييد الخارجي ولاسيما من القوى الكبرى .

 **ثالثا: أثر الفساد الاقتصادي على القطاع الضريبي.**

أنّ من أشكال الفساد الاقتصادي التهرب الضريبي، وبالتالي فإنَّ هذا الفساد من شأنه أن يحدث خسائر في الإيرادات الضريبية عندما يأخذ شكل التهرب الضريبي، أو إساءة استخدام الإعفاءات الضريبية، أو دفع مبالغ مالية للمسؤول الضريبي المعني.

والفساد الاقتصادي يحدث آثارًا سلبية خطيرة على القطاع الضريبي يمكن تلخيصها فيما يلي:

عندما يخترق الفساد القطاع الضريبي فإنَّ هذا من شأنه أن يدفع بعض الممولين إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءً ضريبيًا يخالف الحقيقة ومن ثمَّ يتمكّن هؤلاء الممولين وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في الوقت الذي يتقدم فيه الممولون الأمناء بإقرارات صحيحة تطابق الحقيقة ولا تخفض من مقدرتهم الحقيقية، فإذا عومل الممولون الذين يقدمون إقرارات ضريبية مزيفة لا تعكس مقدرتهم الحقيقية على الدفع،والممولون الذين يقدمون إقرارات ضريبية صحيحة تعكس مقدرتهم الحقيقية على دفع معاملة ضريبية واحدة فإنَّ هذا يعني الإخلال بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي المقدرة المتساوية على الدفع. ومن ناحية أخرى فإنَّ هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية الذي يقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي المقدرة المختلفة على الدفع، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد الاقتصادي بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

* انتشار الفساد في القطاع الضريبي يترتب عليه وجود مقدرة زائفة على الدفع للأفراد الذين ينهمكون في الممارسات الفسادية، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل.
* إنَّ واضعي السياسة المالية للدولة يضعون في اعتبارهم الإيرادات الضريبية عند توقع الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، فإذا كانت الطاقة الضريبية على غير المتوقع فإنَّ هذا يعني أنَّ الحكومة لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواءً فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية أو غيرها، من الخدمات الجديرة بالإشباع، والتي لم يتم إشباعها بالقدر الكافي، وأمام هذا الوضع الذي خلقه الفساد في القطاع الضريبي تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها للمجتمع.
* الفساد يخفض من ضريبة الدخل لأنَّه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب، الأمر الذي يضيع على البلاد مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها لولا هذا الفساد، فالممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي تلحق ضررًا كبيرًا بإيرادات الدولة إذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من87% من ميزانية الدولة تعتمد على عائدات الضرائب.
* انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب والجمارك التي يؤدي الفساد إلى التهرب من دفعها، هذا يؤدّي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يؤدِّي بدوره إلى زيادة المديونية المحلية وإلى زيادة معدل التضخم في السعار المحلية، ومن ثمَّ انخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين.

**رابعا: أثر الفساد الاقتصادي على كل من سوق الصرف الأجنبي وسوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**

 لاشك أنَّ الفساد الاقتصادي يحدث أثره السلبي على كل من سوق الصرف الأجنبي وسوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

**ا): أثر الفساد الاقتصادي على سوق الصرف الأجنبي.**

عادة ما تقوم الدول بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وتسعى هذه الدول أن يتسم سعر عملتها الوطنية بالثبات على الأقل لفترة زمنية معينة،وذلك حتى تتمكن من القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها. ولكن انتشار الفساد في مجال سوق الصرف الأجنبي يترتب عليه انقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنًا بالطلب، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج وغيرها من الأنشطة الأخرى، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ولجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج مما يجعلها تعيش في دوامة القروض وعدم قدرتها على سداد ديونها وكل ذلك يؤثر سلبًا على اقتصادها.

**ب): أثر الفساد الاقتصادي على سوق الأوراق المالية**

كذلك يؤدّي الفساد إلى تدهور أسواق الأوراق المالية واحتمالات انهيار البورصات وضياع مدخرات صغار المستثمرين المتعاملين في البورصة والتي تؤدّي بدورها إلى فقدان الثقة في البورصة وعدم فعاليتها في جذب وتنمية الاستثمار.

وسوق الأوراق المالية يقوم على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقًا مالية بها، سواءً تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية او بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط هذه الشركات ومدى قدرتها الائتمانية، ولكن عندما ينتشر الفساد فإنَّه يؤدِّي إلى انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل مضللة في كثيرٍ من الأحيان وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءًا ضريبيًا منخفضًا بغرض المعاملة الضريبية وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للبرمجية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في الوراق المالية التي تطرحها الشركات، الأمر الذي ينجم عنه في النهاية تضليل المستثمر، ذلك أنَّه بعد فترة زمنية من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركات في البورصة وتداولها من جانب عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعار هذه الأوراق.

**ج) أثر الفساد الاقتصادي على صناديق الاستثمار**

صناديق الاستثمار هي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين،واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة بهدف تحقيق منفعة لمؤسسيها وللمستثمرين وللاقتصاد القومي ككل.

ونظرًا لأنَّ معظم المستثمرين ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية حتى يمكنه المقارنة بينها، ومن ثمَّ اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائدًا أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر، ولذلك يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة على تقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين، ومن ثمَّ يتم تجميع المدخرات من المستثمرين واستثمارها في أوراق مالية ذلت معدل عائد معين ومخاطر منخفضة، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق عند حدها الأدنى، ولكن الذي يحدث عملاً وفي أغلب الأحيان ونظرًا لانتشار ظاهرة الفساد يتم الاتفاق بين القائمين على صندوق الاستثمار ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي، الأمر الذي يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعرٍ مرتفع، وبالتالي يحقق الصندوق مكاسب مالية، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة مقابل شراء أسهمها، ثم يحدث بعد ذلك أن تنخفض أسعار هذه الأسهم وبالتالي تحل الخسارة بعدد كبير من صغار المستثمرين، وتنخفض أيضًا أسعار أسهمه صناديق الاستثمار نفسها، وهذا ما حدث في كثيرٍ من البلدان النامية التي ينتشر فيها الفساد.

**خامسا: أثر الفساد الاقتصادي على كل من البنوك والممتلكات العامة وقيمة العملة الوطنية وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة**

كذلك يؤثر الفساد الاقتصادي على كلٍ من البنوك والممتلكات العامة وقيمة العملة الوطنية، وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة على منافسة الأنشطة المماثلة غير المشروعة، وهذا نوضحه على النحو التالي.

**ا) أثر الفساد الاقتصادي على البنوك والممتلكات العامة**

لاشكَّ أنَّ الفساد يؤدي إلى نهب البنوك والعدوان على الممتلكات العامة بواسطة بعض المسؤولين الفاسدين، ولعل ذلك ما ظهر جليًا في كثير من البلاد من خلال سحب القروض من بنوك الحكومة بدون تقديم الضمانات اللازمة، أو بفوائد منخفضة جدًا وذلك مقابل حصول الموظفين الفاسدين على نسبة معينة من قيمة القروض التي حصل عليها العميل وذلك على سبيل الرشوة أو العمولة أو غيرها، فقد أدَّى حدوث مثل هذه الحالات في البنوك المصرية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2004 إلى ضياع حوالي 42 مليار جنيه حصل عليها بعض العملاء دون ضمانات كافية، وتم تهريب جانب كبير من هذه الأموال إلى خارج البلاد، وهو ما يمثل نموذجًا لفساد المسؤولين عن الائتمان وفساد المقترضين بدون ضمانات.

وكما يؤدي الفساد إلى نهب البنوك فإنه يؤدي كذلك إلى الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة، وذلك عن طريق التزوير والاحتيال أو اصطناع الأوراق والمستندات الدالة على الملكية دون وجه حق، وقد يتم الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق دفع مبالغ زهيدة لا تتناسب مع القيمة الحقيقية لهذه الممتلكات.

**ب) أثر الفساد الاقتصادي على قيمة العملة الوطنية وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.**

كذلك يؤثر الفساد سلبيًا على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية، وانخفاض معدل زيادة الصادرات نظرًا لارتفاع تكلفتها خاصة في ظل ضعف مرونة الصادرات في البلدان النامية وعدم قدرتها على المنافسة في السواق العالمية. وبطبيعة الحال فإنه يترتب على انخفاض قيمة العملة الوطنية ضعف قوتها الشرائية، الأمر الذي يؤدِّي إلى زيادة معدل التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للمواطنين بصفة عامة وأصحاب الدخول المحدودة بصفة خاصة.

كما يؤدِّي الفساد إلى ضعف قدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة على منافسة الأنشطة المماثلة غير المشروعة، الأمر الذي يؤدِّي إلى زيادة احتمالات تعثر المشروعات ذات الأنشطة المشروعة وعدم قدرتها على الاستمرار وإفلاسها، ويؤدِّي ذلك بدوره إلى تخفيض العمالة وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الأرباح والضرائب التي تؤول إلى الخزانة العامة للدولة، ومن ثمَّ زيادة الدين العام الداخلي وزيادة أعباءه على الموازنة للدولة.

**سادسا: أثر الفساد الاقتصادي على توزيع الثروة والدخل القومي والدعم الموجه للفقراء**

ويؤثر الفساد الاقتصادي كذلك علة توزيع الثروة والدخل القومي، وتبديد المساعدات والدعم الموجه للفقراء، وهذا ما نوضحه على النحو التالي:

**ا) أثر الفساد الاقتصادي على توزيع الثروة والدخل القومي**

الفساد يرتبط بتردي حالة توزيع الثروة والدخل القومي، حيث أوضحت الدراسات الأثر السلبي الذي يحدثه الفساد فيما يتعلق بتوزيع الثروة والدخل، وذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستثمار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة، الأمر الذي يؤدّي إلى توسيع الفجوة بين النخبة وبقية أفراد المجتمع.

فمن أهم الآثار الاقتصادية للفساد إحداث خلل في توزيع الدخل القومي، وذلك باستخدام آليات غير شرعية خارج دائرة الآليات الشرعية لتوزيع الدخل، حيث يستحوذ طرفا الفساد (الراشي والمرتشي) على موارد غير شرعية تزيد الأغنياء غنا بما يستحوذون عليه من الدخل القومي دون عمل أو مجهود يستحقون عليه عائدًا شرعيًا، وفي الغالب يكون هذا العائد أضعاف ما يناله الراشي، خاصة في حالة الشركات الكبرى الراشية، فمثلاً: لو أنَّ هناك عطاء قيمته الحقيقية مليون جنيه قد تناله شركة بمبلغ سبعين مليون جنيه مقابل رشوة قدرها عشرة مليونه جنيه تدفع لمتخذي القرار التنفيذي أو السياسي، هذا المبلغ يعد ضئيلاً بالنسبة للشركة، ولكنه ضخم جدّا بالنسبة لمتخذي القرار المرتشون، خاصة إذا نظرنا إلى انخفاض الأجور والمرتبات في البلدان النامية، وقد يكون مبلغ العشرة مليون جنيه بمثابة تأمين للمرتشين مدى الحياة حتى لو تقاسمه متخذو القرار ليكون نصيب كل واحد منهم مليون جنيه فقط، فإذا وضعه كل واحد منهم في وديعة استثمارية بعائد 12% فهذا يعني 120 ألف جنيه في العام، أي بمعدل عشرة آلاف جنيه فقي الشهر، في حين أنَّ البلد المعني يكون قد فقد 30 مليون دولار في هذا العطاء، هذا المبلغ كان يمكن أن يبقى في ميزانية الدولة ليتم توظيفه في مشاريع تنموية تولد فرصًا للعمالة أو تحول إلى ميزانية الخدمات التعليمية أو الصحية أو غيرها من الخدمات التي تعود بالنفع على كل أفراد الدولة، فهذه الأموال التي تهدر نتيجة الفساد تكون في الغالب الأعم، وحسب أدبيات الشفافية العالمية عل حساب الفقراء، حيث يحرمون من الخدمات، الأمر الذي يضطرهم إلى تحويل جزء من دخولهم المحدودة للصرف على خدمات يمكن أن تقدمها لهم الدولة مجانًا، وبذلك تنخفض دخولهم الحقيقية وينخفض مستوى معيشتهم في الوقت الذي تزداد فيه دخول الفاسدين والشركات التي تمارس الفساد ، والنتيجة الحتمية لذلك هي التوزيع غير العادل للثروة والدخل، وترسيخ اللامساواة الاقتصادية في الدخول بين الفقراء والفاسدين الأغنياء.

**ب) أثر الفساد الاقتصادي على الدعم الموجه للفقراء**

الفساد الاقتصادي يؤدِّي إلى تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه لفقراء، فالفساد يؤدِّي إلى عدم تحقيق أهداف المؤسسات المحلية والدولية التي تصرف مبالغ مالية لمساعدة الفقراء، أو دعم السلع والخدمات التي هم في أشد الحاجة إليها، حيث يلتهم الفساد الجزء الأكبر من هذه الأموال والمخصصات، وقد يطول مداها، لذا فإنَّها تتطلب تضافر جهود كفة فئات المجتمع بما في ذلك قوى الإصلاح ضمن الفئة الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني، خاصة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، كما أنَّها تتطلب وجود قيادة سياسية حريصة على حسن اختيار سياستها وحسن استخدام موارد مجتمعها.